ISSN : 2335-1071 ردمد:

مخبر الخطاب الحجاجي
أصوله ومرجعياته وآفاقه في الجزائر
جامعة ابن خلدون -تيارت

فصل الخطاب

ملف العدد:

الشعرية و تلاشي وثوقية التصنيف الأجناسي
جهود الباقلاني في الكشف عن مظاهر انسجام الخطاب القصصي القرآني
حوارية البلاغة بين التخييل و الإقناع لدى حازم القرطاجني
النفي البلاغي في القرآن الكريم
التمثيل الحجاجي للكناية والتعريض في القرآن الكريم

ديسمبر 2016

العدد 16
المجلد الرابع

دورية أكاديمية محكمة تعنى بالدراسات والبحوث
العلمية والنقدية واللغوية والأدبية والبلاغية
باللغتين العربية والأجنبية

فصل الخطاب
العدد السادس عشر
ديسمبر 2016 Décembre
Revue n°16
Faslo El-Khitab

ISSN: 2335-1071

Laboratoire du discours argumentatif
ses origines, ses références ses perspective en Algérie
Université Ibn-Khaldoun-Tiaret

Faslo El-Khitab

(Art d'Argumenter)

Décembre 2016

Revue périodique a vocation scientifique, traitant des domaines de la critique littéraire, la languistique et la rhétorique en langues arabe et étranger

Revue N 16
Volume 04

فصل الخطاب

دورية أكاديمية محكمة يصدرها مخبر الخطاب الحجاجي أصوله ومرجعياته وأفاقه في الجزائر
تعنى بالدراسات والبحوث العلمية النقدية واللغوية والأدبية والبلاغية باللغتين العربية والفرنسية

العدد السادس عشر

ديسمبر 2016

ردمد ISSN 2335-1071

رقم الإيداع القانوني 1759 - 2012

جامعة ابن خلدون – تيارت
الجزائر

توجه المراسلات إلى إدارة المخبر أو المجلة
ص.ب. 78 زعرورة _ تيارت 14000 _ الجزائر
أو عبر: faslkhitab@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

قواعد النشر بالمجلة

1. تهتم المجلة بنشر كل الأبحاث التي تعالج قضايا في حقل الحجاج والنقد الأدبي والبلاغتين القديمة والجديدة وما يدور في حقل اللغويات وله علاقة بهذه المواضيع . كما يمكن أن تنشر المجلة نقدا متخصصا أو مراجعة أو ترجمة لأحدث المدونات العلمية الصادرة باللغة العربية أو اللسان الأعجمي.

2. لغة النشر عربية، فرنسية، إنجليزية، على أن يصحب البحث بملخصين مجتمعين في صفحة، أحدهما باللغة العربية والآخر إما باللغة الفرنسية أو الإنجليزية.

3. ألا يكون المقال قد سبق نشره أو قدم للنشر في أي إصدار آخر .

4. يقدم المقال المكتوب بالعربية بخط **(Traditional Arabic)** قياس 14 في المتن و11 في الهامش، أما المكتوب بالأجنبية بخط **Times New Roman** قياس 12 في المتن و10 في الهامش وكلاهما بمسافة 1 سم بين الأسطر وهوامش 4 سم (من الجهات أربع)، وألا يتجاوز البحث عشرين (20) صفحة بما في ذلك الإحالات، التي يشترط أن تكون إلكترونية، أما الجداول والترسيمات والأشكال فتكون صورا **IMAGE** .

5. بعد موافقة اللجنة الاستشارية المؤهلة للخبرة العلمية على الأعمال والبحوث، تعرض على محكمين اثنين من ذوي الاختصاص يتم اختيارهما بسرية مطلقة. وتحتفظ المجلة بحقها في أن تطلب من صاحب المقال التعديل بما يتناسب ووجهة نظرها في النشر .

6. لا تعبر البحوث المنشورة بالضرورة عن رأي المخبر، والمجلة غير مسؤولة عما ينتج عن أي بحث، والدراسات والبحوث التي ترِد المجلة لا تُردّ إلى لأصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

7. ترتيب المقالات في المجلة يخضع للتصفيف الفني وليس لاعتبارات أخرى كمكانة الكاتب أو شهرته أو غير ذلك.

رئيس المجلة

أ.د. مدربل خلادي

مدير جامعة ابن خلدون ـ تيارت

المدير المسؤول عن النشر

أ.د. زروقي عبد القادر

مدير مخبر الخطاب الحجاجي

رئيس التحرير : أ.د. بوزيان أحمد

هيئة التحرير

د. داود امحمد

د. سبع بلمرسلي

د. درويش أحمد

د. بوعرعارة محمد

د. غربي بكاي

د. قوتال فضيلة

د. كراش بخولة

د. بن فريحة جيلالي

د.معازيز بوبكر

د.عزوز الميلود

الهيئة العلمية الاستشارية

أ.د. بوهادي عابد ـ جامعة تيارت

أ.د. فيدوح عبد القادر ـ البحرين

أ.د. مرتاض عبد الجليل ـ جامعة تلمسان

أ.د. خلف الجردات ـ المملكة الأردنية

أ.د. العشي عبد الله ـ جامعة باتنة

أ.د. بوحسن أحمد ـ المغرب

أ.د. حسن نعمي ـ المملكة العربية السعودية

أ.د. عباس محمد ـ جامعة تلمسان

أ.د. بشير بويجرة محمد ـ جامعة وهران

أ.د. آمنة بلعلى ـ جامعة تيزي وزو

أ.د. توفيق بن عامر ـ تونس

أ.د. سطمبول الناصر ـ جامعة وهران

أ.د. حسن البنداري ـ عين شمس ـ القاهرة

أ.د. خميسي حميدي ـ جامعة الجزائر

أ.د. دراوش مصطفى ـ جامعة تيزي وزو

أ.د. كواري مبروك ـ جامعة بشار

الفهـــــــرس

كلمة رئيس التحرير.....05
-الشعرية وتلاشي وثوقية التصنيف الأجناسي،
تشظّي الأصل الجامع وتكوثر التشجير المفارق(سطمبول ناصر).....07
- جهود الباقلاني في الكشف عن مظاهر
انسجام الخطاب القصصي القرآني(بن يمينة رشيد).....25
- الانفصال في العربيّة، "الضّمير أُنموذجًا"(نافع سلمان جاسم).....41
- حوارية البلاغة بين التخييل والإقناع لدى حازم القرطاجني(آيت حمدوش فريدة).....63
- مفهوم النظم عند المعتزلة،
الملامح الفكرية لرؤية المعتزلة للإعجاز في الخطاب القرآني(دحماني شيخ).....71
- منهج دراسة المجاز في القرآن الكريم. بين فكر البلاغيين والأصوليين(طويل مصطفى)..... 89
- التمثيل الحجاجي للكناية والتعريض في القرآن الكريم(بختي العياشي).....105
- النفي البلاغي في القرآن الكريم(ميسومي نور الهدى).....123
- الحجاج في الخطاب النقدي الدرامي التلفزيوني:
الإشكاليات والرهانات(القحطاني فيصل محسن).....143
- تعليمية النص الحجاجي في المرحلة الثانوية
الأسس النظرية والإجراءات التطبيقية (حاج هني محمد/ روقاب جميلة).....159
- الأداء الصوتي وأثره في تلقين رسالة الخطاب القرآني(حيمور إسماعيل).....173
- الملامح التّداولية لأسلوب التّأكيد في التّراث النّحوي العربي
مقاربة سيّاقيّة من خلال نظرية الأفعال الكلاميّة(بومسحة العربي).....189
- المرجعيات ودورها في تشكيل المصطلح بين مدّ التّراث وجزر الحداثة(شادلي عمر).....201
- علم اجتماع الأدب، فروعه ومناهجه(أحمد الحاج أنيسة).....221
- بلاغة السرد في قصيدة النثر، أدونيس أنموذجا(حميدي شريفة).....235
- دلالة الرمز الصوفي في الخطاب الشعري الجزائري المعاصر(زرارقة الوكال).....243
- الشعر العربي بين رؤيا المقاربة والمفارقة في النقد(يعقوبي قداوية).....253
- سؤال الهوية في الخطاب الديني في رواية "قليل من العيب يكفي"(بوشيبة عبد السلام).....269
- حضور الخطاب الايديولوجي في الرواية الجزائرية "الوساوس الغريبة"(بوشاقور مليكة).....279
- التراث والنص الروائي العربي(العرابي محمد).....291
- انفتاحيه بنية النص اللغوية، في رواية "الولي الطاهر يعود إلى مقامه"(مسك خيرة).....299
- لغة الاختصاص بين الغموض الدلالي وتحديات الترجمة(بختو عبد الحميد).....315

كلمة رئيس التحرير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

أما قبل .....

مع طموح متفلت من رقابة الواقع والمحيط، يتجاوز العراقيل والمثبطات، وإرادة تعبد الطريق وتذلل الصعاب، وطاقم أغلبه شباب متطلع لرؤية أفضل، تشرئب روحه إلى المعرفة في أقصى مداها، وفي مختلف مناحيها، قد يهون عليه ركام المعوقات والتعب وتردي ما صارت إليه الجامعة، وهو الذي عايش أوج عنفوانها ومع كل ذلك فيستنهض الأمل من جديد ويشحذ الروح والهمة معا، فتولد طاقة أخرى ترمم ما انصدع، وتوصل ما انقطع في حيوية متوشحة بالجسارة الروحية، والتحدي المتسم بالوقار.

وذلك ما يلاحظه الرائي المتأمل أو المتعجل من أسراب الطلبة والطالبات وهي تفد على قاعات مخبر الخطاب الحجاجي والمورد العذب كثير القصاد كما قال الشاعر قديما، وهو ما يزيد الثقة بالنفس، ويزرع الثقة والقبول، ثم احتساب كل ذلك عند الله تعالى .

وذلك ما دأبت عليه نخبة هذا المخبر، من خفض الجناح، أو التقرب إلى طلبة الدكتوراه أو الماستر أو حتى الليسانس، مما رغب هؤلاء الطلبة إلى الاندماج فرادى ومجموعات في هذا المخبر إما بالاستشارة أو اقتناء الكتب، فترى القاعة الكبرى كحديقة غناء وقد فاح أريجها، وباح عبقها. فتستقطب الفراشات والنحل، إما للاستجمام أو لصنع العسل، وذلك هو شأن مجلة فصل الخطاب، لسان حال مخبر الخطاب الحجاجي، في استقطابها للدراسات الجادة والواعدة في شتى أصناف المعرفة، تراثية كانت أم حداثية، ولا عبرة عندنا لهذا التصنيف الزمني، وإنما العبرة للمعرفة وحدها التي تنبني على التراكم، فلا قيمة للحاضر إلا باعتباره إفرازا للماضي، ولا قيمة لهذا الماضي إلا اذا كان حاضرا في وعينا ووجداننا حضورا يفاعل الراهن تفاعلا منتجا .

وهذا الوعي بهذه الإشكالات المتداخلة هو ما سيلاحظه القارئ في هذه المقالات المتنوعة كالشعرية وتلاشي وثوقية التصنيف الأجناسي، تشظّي الأصل الجامع وتكوثر التشجير المفارق، وجهود الباقلاني في الكشف عن مظاهر، وانسجام الخطاب القصصي القرآني، والانفصال في العربيّة، "الضّمير أُنموذجًا"، وحوارية البلاغة بين التخييل والإقناع لدى حازم القرطاجني، ومفهوم النظم عند المعتزلة، الملامح الفكرية لرؤية المعتزلة للإعجاز في الخطاب القرآني، ومنهج دراسة المجاز في القرآن الكريم. بين فكر البلاغيين والأصوليين، والنفي البلاغي في القرآن الكريم، والأداء الصوتي وأثره في تلقين رسالة الخطاب القرآني، والملامح التّداولية لأسلوب التّأكيد في التّراث النّحوي العربي مقاربة سيّاقيّة من خلال نظرية الأفعال الكلاميّة، والمرجعيات ودورها في تشكيل المصطلح بين مدّ التّراث وجزر الحداثة، وعلم اجتماع الأدب، فروعه ومناهجه، وبلاغة السرد في قصيدة النثر، أدونيس أنموذجا، ودلالة الرمز الصوفي في الخطاب الشعري الجزائري المعاصر، والشعر العربي بين رؤيا المقاربة والمفارقة في النقد، وسؤال الهوية في الخطاب الديني في رواية "قليل من العيب يكفي"، وحضور الخطاب الايديولوجي في الرواية الجزائرية "الوساوس

الغريبة"، وانفتاحيه بنية النص اللغوية، في رواية "الولي الطاهر يعود إلى مقامه"، ولغة الاختصاص بين الغموض الدلالي وتحديات الترجمة،

وإيمانا منا بانفتاح المعرفة، مع اعترافنا بمفهوم التخصص الذي دأب عليه البحث الأكاديمي في صرامته ، ومع كل ذلك تظل المجلة وفية لخطها الذي ارتضته تخصصا، مقيدا ومفتوحا في الآن ذاته. هذا التخصص التي هي مشروطة بوجوده تحديدا في الدراسات الحجاجية باعتبارها مدار المخبر ، وعليها بُني وبها يستمر، ومنها ينطلق وإليها يعود. وهو وفاء لشرعية عنوانه، ولذلك جاءت دراسات الحجاج في هذه المقاربات كالحجاج في الخطاب النقدي الدرامي التلفزيوني: الإشكاليات والرهانات، وتعليمية النص الحجاجي في المرحلة الثانوية الأسس النظرية والإجراءات التطبيقية، والتمثيل الحجاجي للكناية والتعريض في القرآن الكريم.

وعلى كثرة ما يصلنا من مقالات كثيرة في التخصصات المختلفة، وعلى تفاوت كفاءتها العلمية فإن الفيصل الوحيد هو التحكيم السري، ولم تعد مجلة فصل الخطاب حكرا على أساتذة الجزائر فقد وصل صداها الى المغرب والامارات والسعودية وقطر والعراق وحتى بلغات أخرى وعلى هذا فإن طاقمها يرحب بكل الدراسات الجادة وسوف تبقى وفية لخطها آملين أن يزيدنا الله مددا بلا عدد .....

ولله الفضل والمنة

الأستاذ الدكتور: أحمد بوزيان

الإنفصال في العربيّة
"الضّمير أنموذجًا"

أ. م. د. نافع سلمان جاسم

كليّة العلوم الإسلاميّة/ جامعة بغداد

إنَّ النّاظر إلى تراث النّحو العربيّ يلمس شغَفَ النّحويين واهتمامهم بالنّحو، فقلّما يتركون حكمًا دون تعليل أو توجيه وكان للضّمائر نصيب من هذا الاهتمام لذا جاء هذا البحث ليسلِّط الضّوء على ظاهرة الانفصال في العربيّة. إذ إنَّ هذه الظّاهرة تدخل في تركيبة الكلام والكلمة، ذلك أنَّ العقل يكون متَّصلًا بفاعله لا بمفعُوله، وأنَّ الفعل هو حركة الفاعل، والحركة لا تقوم بنفسها، وأنَّها هي متَّصلة بمحلِّها فوجب أنْ يكون الفعل متَّصلًا بفاعله لا بمفعوله، ولهذا حينما قالوا: (ضربتِ)، فجعلوا ضمير الفاعل كبعض حروف الفاعل، ولما قالوا: (ضَرْبُ زيدٍ لعمروٍ)، (ضَرْبُ زيدٍ عمرًا)، فأضافوا اللّام لأنَّ اللّام تُؤْذِنُ بالانفصال، والفاعل لا يصحُّ انفصاله عن الفعل لفظًا، كما لا ينفصل عنه المعنى.ومن ظواهر الانفصال عطف المضمر على الظّاهر أو العكس، كما أشار إلى ذلك ابن جنّي، وهو عند الأستراباذي عطف نسق. وإنَّ ضمير المخاطب إذا تقدَّم على ضمير الغائب يكون الاتصال – كما يرى ابن النّاظم – أحسن وأفضل.

الكلمات المفتاحية: الانفصال، العربيّة، الضّمير، النّحو العربيّ، الكلام، المضمر، الظّاهر.

The Secession in Arabic "The Pronoun as a Sample"

Abstract

The viewer of the Arabic grammar heritage touches on the grammarians' passion and interest in grammar. Very rarely have they left a judgment without explanation or guidance and the pronouns had a share of this interest. So, this research came to highlight the phenomenon of secession in Arabic as this phenomenon interferes in speech and word combination, because the mind is connected to the subject (doer) and not the object, and the action is the doer's movement, and the latter does not act on itself, and that it is connected to its place, the action must be connected to its doer and not to its object. Thus, when they said: "I hit **ضربت**" They made the doer's pronoun as some of the letters of the verb, and when they said: "Zaid's hit to Amr. **ضَرْبُ زيدٍ لعمروٍ**", they added "Al lam" "**ل**" because it allows secession, the doer cannot secede from the verb verbally as well as meaning.

تاريخ تسليم البحث: 16أفريل2016.

تاريخ قبول البحث: 04نوفمبر 2016.

One of the phenomena of secession, the coordination of the implicit on the explicit or vice versa, as pointed out by Ibn el Jini, and it is layout sympathy for El Istrabadhi. And if the addresser pronoun proceeds on the absentee pronoun, the connection will be, as seen by Ibn Nadhir, better.

Keywords: Secession, word combination, absentee pronoun, addresser pronoun, proceeds

كانت نشأة العلوم العربيّة أثرًا من آثار الإسلام، فلم يُعرف عن العرب قبل الإسلام جهدٌ يذكر في دراستهم للغتهم، فظهر علم النّحو ليضع القواعد التي تصون المتكلِّم عن الخطأ في الإعراب الذي كان قد بدأ ظهوره بانتشار الإسلام بين شعوب غير عربيّة، كما ظهرت جهود علماء اللغة في تقييد ألفاظ العربيّة وضبط شكلها وتحديد معانيها، غير أنَّ ظهور اللّحن في العربيّة وخوف أولي الأمر على القرآن منه لم يكن وحده الذي دعاهم إلى وضع العلوم العربيّة، بل دعتهم إلى ذلك دواعٍ كثيرةٌ، فقد توافرت لديهم الرّغبة الشّديدة في فهم القرآن الكريم وتعرُّف أسرارِه، ووجدت لدى المسلمين من غير العرب حاجة مُلحَّة إلى تعلُّم العربيّة، كما أنَّ العربيّة قد بدأت تحتكُّ بلغات أُخرى وتدخل في صراع معها تؤثِّر فيها وتتأثَّر بها، وبدأ العرب حينئذٍ ينظرون إلى لغتهم نظرة المتأمِّل الباحث.

ويمكن القول إنَّ سيبويه قد صنع للنّحو ما لم يصنعْهُ أحدٌ، فكان كتابُهُ معيارَ العربيّةِ، وكنزًا من كنوزها، والنّاظر في تراث النّحويين يلمس شغفَهم واهتمامَهم به-أي بالنحو-، فقلّما يتركون حكمًا دون تعليل، أو توجيه، وكان للضّمائر منها نصيب، لذا جاء هذا البحث ليسلِّط الضّوء على (ظاهرة الانفصال في العربيّة) فكان على مبحثَيْنِ تسبقهما مقدّمة وتعقبهما خاتمة تضمَّنت أهمَّ النّتائج، وخُتم البحث بالمصادر.

أمّا المبحث الأوّل فتضمّن تعريف الانفصال لغةً واصطلاحًا، وضمائر الرّفع المنفصلة، وأمّا المبحث الثّاني فتناول ضمائر النّصب المنفصلة.

ضمائر الرّفع المنفصلة أوّلًا: تعريف الانفصال لغةً واصطلاحًا:

الانفصال : هي ظاهرة لها مدلولها حسب استعمالها في العلوم، أي: إنَّه لم يقتصر على علوم اللغة العربيّة، بل استعملته كثير من علوم الحياة[1].

والانفصال لغةً: عرّفه عدد من علماء اللغة، ومنهم ابن منظور (ت711هـ)، قال: ((الفصل الحاجز بين شَيْئَيْنِ، فَصَلَ بينهما يَفْصِلُ، فَصْلًا فَانْفَصَلَ؛ وفَصَلْتَ الشّيءَ فانْفَصَلَ، أي: قَطَعْتهُ، فانقطعَ))[2]، ومن المحدثين عرّفه أحمد مختار عمر، قال: ((أنفصل عنه ينفصل، انفصالًا، فهو مُنْفَصِلُ، والمفعول مُنْفصِلٌ عنه ؛ أنفصل الشّيءُ عن غيره))[3].

أمّا اصطلاحًا: فالانفصال : هو الانقطاع، ويكون انقطاعهُ ظاهرًا أو خفيًّا[4]. والانفصال عند الأصوليّين: ((هو شرط الاتصال، هو الانفصال عن الكونَيْنِ، بانفصال نظرك إليهما، وانفصال تَوقُّفِكَ عليهما، وانفصالِ مبالاتك بهما))[5]وفي الحقيقة انهّ لم يَنْفَصِلْ الكونَيْن أصلًا، ولكن يتوهّم ذلك[6].

والضّمير المنفصل ما جرى مجرى المظهر في استبداده، ويكون لكلٍّ من المتكلّم والمخاطب، والغائب، مذكّره، ومؤنّثه، ومفرده، ومثنّاه، ويُعرب رفعًا أو نصبًا ولا يُجرّ[7]، والضّمير المنفصل عند ابن هشام ((المنفصل هو الذي يستقلُّ بنفسه))[8].

وهذه الظاهرة تدخل في تركيبة الكلام والكلمة، وهذا ما يراه السّهيلي بأنَّ الفعل يكون متّصلًا بفاعله لا بمفعوله ؛وأنَّ الفعل هو حركة الفاعل، والحركة لا تقوم بنفسها، وإنَّها هي متّصلة بمحلِّها فوجب أنْ يكون الفعل متّصلًا بفاعله لا بمفعوله، ولهذا حينما قالوا: (ضربتِ)، فجعلوا ضمير الفاعل كبعض حروف الفاعل، ولما قالوا: (ضرب زيد لعمرو)، (ضرب زيد عمرًا)، فأضافوا باللّام، لأنّ اللّام تؤذن بالانفصال، والفاعل لا يصح انفصاله عن الفعل لفظًا، كما لا ينفصل عنه المعنى. [9] وممّا يؤكِّد أنَّ الفاعل جزء من الفعل، يلحق التّأنيث بالفعل، لا لتأنيث الفعل، وإنّما لتأنيث الاسم عندما تقول: (قامت هند)، ولو لم يجعلوا الفاعل جزءًا من الفعل، وإلّا لما جاز إلحاق علامة التّأنيث بالفعل[10].

ومن ظواهر الانفصال المتعدِّدة والتي شغلت حيّزًا كبيرًا دخلت في علوم اللغة العربيّة، الصّرفيّة والصّوتيّة والنّحويّة وغيرها، تناولتُ في بحثي انفصال الضّمائر أنموذجًا، المرفوع، والمنصوب منها، مع أنّ ضمائر النّصب أخذت الجزء الأكبر من البحث، لأنَّها أكثر ورودًا عند النّحاة مقارنةً بضمائر الرّفع التي كانت عبارة عن إشارات محصورة بين التّوكيد والعطف ؛والتي خصّصت لها مكانًا في البحث أسوةً بالنّصب وما تعلَّق به.

ثانياً: الانفصال في ضمائر الرّفع: -

عامل سيبويه المضمر والمظهر في الفصل سواء، قال: ((المضمر والمظهر في الفصل سواء، ألا ترى أنّك تقول: (رأيت زيدًا هو خيرًا منك)، وقال الله عزّ وجل: وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقَّ [سبأ: ٦])) [11].

وعلماء العربيّة أجازوا تأكيد الضّمير المتّصل بالضّمير المنفصل، سواء أكان مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا ؛ نحو: (فَعَلْتَ أَنْتَ)، و(رأيتني أنا)، و(مررت به هو) [12]، وضمير الرّفع المنفصل خصّص له سيبويه (بابًا) وعدّه وصفًا للمتّصل، قال: ((اعلم أنَّ هذه الحروف كلّها تكون وصفًا للمجرور، والمنصوب، والمرفوع للضّميرين، وذلك قولك: (مررت بك أنت)، و(رأيتك أنت)، و(انْطَلَقْتَ أنت))) [13]، وهو لم يقصد بالوصف الصّفات الملازمة للشّخص التي هي

بمنزلة (الطّويل)، نحو: (مررت بزيدٍ الطّويل)؛ وإنَّما بمنزلة (نفسه)، نحو: (مررت به هو هو)[14].ممّا يشير إلى أنَّه يقصد به ضمير الفصل المؤكّد للمضمر.

وهذا ما أوضحه سعيد الأفغاني (ت 1417هـ)، من أنَّ تأكيد ضمير الرّفع المستتر، والمتّصل، بالنّفس والعين، بأنَّه لا يجوز تأكيدهما بـ (النّفس والعين)، إلاّ بعد تأكيدهما بضمير منفصل، نحو (أخوك سافر هو نفسُهُ)، و(قبلتم أنتم أعيُنُكمْ)، على عكس ضمير النّصب والجرّ، فإنّهما يجوز توكيدهما وإنْ لم يؤكَّدا بضمير منفصل، نحو: (أكرمتك عينك) أو (أكرمتك أنت عينك)، و(مررت به نفسه)، أو (مررت به هو نفسه)[15].

((وضمير الرفع المنفصل يؤكد جميع الضمائر سواءٌ أكانت ضمائر رفعٍ أم ضمائر نصبٍ أم ضمائر جرٍ، نحو: (سافرت أنت نفسك) و(أسمعتك أنت عينك) و(مررت به هو نفسه)، والضمير المؤكد يكون في موضع رفعٍ أو نصبٍ أو جرٍ تبعاً للضمير المؤكد))[16]

وعلّل ابن الأنباري (ت 577هـ) سبب جواز تأكيد المنصوب بالنّفس والعين، بأنَّ الضّمير المنصوب المتّصل، وإنْ كان في اللفظ بصورة المتّصل فإنَّه في نيّة تقدير: الانفصال، على خلاف ضمير الرّفع فإنَّه متصل في اللفظ، والتّقدير[17].

وكذلك يجوز تكرير الضّمير المتّصل من وجهٍ آخر غير تكرير العماد، وهو تكرير الضّمير المنفصل٬ ففي المرفوع تقول: (ضربت أنت) ؛ وهذا يكون من باب تكرار اللفظ، والضّرورة دعت إلى المخالفة، لأنَّه لا يجوز تكرير الضمير المتّصل[18]. وبيَّن الرّضيّ علّة وقوع الضّمير المرفوع المنفصل تأكيدًا لفظيًّا، لأيِّ ضميرٍ متّصلٍ، سواء أكان مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا، على عكس الضّمير المنصوب، بسبب قوّة ضمير الرّفع وأصالته، أخذ هذه الصّفة[19].ووافق تعليله هذا عدد من العلماء.

وقد أشار سيبويه إلى جواز أن يكون الضّمير المنفصل بدلًا من الضّمير المستتر إنْ أردت أنْ تبدل من المرفوع.نحو: (فعل هو)، و(فعلت أنت)، وهذا يشمل (أنت، هو) وأخوا تهما[20].وهذا الإبدال أو التّوكيد لم يستقرّ عند الفعل العامل المعلوم بل يمكن أنْ يكون ضمير الرّفع المنفصل تأكيدًا للضّمير المستتر في الفعل النّاصب لضمير النّصب (إيّاك) يقول المبرّد (ت285هـ): ((وإنْ أكّدت رفعت إنْ شئت فقلت: (إيّاك أنت وزيد)؛ لأنَّ مع (إيّاك) ضميرًا، وهو الضّمير الذي في الفعل الذي نصبها ألا ترى أنَّ معنى (إيّاك)، إنَّما هو: احذر، واتَّقِ، ونحو ذلك، وإنْ شئتَ قلت: (إيّاكَ أنتَ وزيدًا)، فجعلت (أنتَ) توكيدًا لذلك المضمر، فإنْ قلت: (إيّاكَ وزيد)، فهو قبيح، وهو على قبحه جائز كجوازه في (قمْ وزيد))) [21].

ويمكن أنْ يكون الضّمير عطفًا على الظّاهر أو بالعكس، أشار ابن جنّي (ت392هـ) إلى أنَّه يمكن عطف المضمر على الظّاهر، نحو: (قام زيد وأنت)؛ أمّا عطف الظاهر على المضمر فلا يجوز، حتّى يؤكّد بضمير رفع، نحو: (قمْ أنتَ وزيد)، ولم يُستحسَن أنْ تقول: (قمْ وزيد) من غير توكيد واستشهد على الأوَّل بقوله تعالى: اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ [البقرة: ٣٥]))[22].

وعدّ أبو حيّان من الواجبات انفصال الضّمير، أن يكون معطوفًا؛ وبهذا يجوز أنْ تقول: (قام زيدٌ وأنتَ)، ولا خلاف في جواز ذلك[23]. ((بل من موجب انفصال الضمير كونه يكون معطوفاً فيجوز (قام زيدٌ وأنت)، و(خرج بكرٌ وأنا)، لا خلاف في جواز ذلك))[24]

وعطف المضمر على الظّاهر يكون عطف نسق عند الأستراباذي (ت686هـ)، كقولك: (جاءني زيدٌ وأنتَ)، بحيث لا يقع الضّمير وصفًا[25].

والضّمير المؤكّد للمضمر يُعَدُّ من شروط عطف الظّاهر على المضمر، ولهذا عدَّ سيبويه من القبح عطف الظّاهر على المضمر من دون تأكيده، نحو: (فعلت وعبد الله)، و(افعل وعبدُ الله) [26]. وعلّل سيبويه سبب هذا القبح من خلال رأي شيخه الخليل، قال: ((وزعم الخليل أنّ هذا إنّما قبح من قبل أنّ هذا الإضمار يُبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أنْ يشرك المظهر مضمرًا يغيِّرُ الفعل عن حاله إذا بعد منه)) [27]. ووافق المبرّد ما ذهب إليه الخليل وسيبويه؛وأضاف إلى ذلك تعليلًا، بخصوص وجوب التّأكيد، قال: ((تكون له علامة يتغيّر لها الفعل عمّا كان نحو: (ضَرَبْتَ)، سُكِّنت(الباء)التي هي (لام)الفعل من أجل الضّمير، لأنّ الفعل والفاعل لا ينفكُّ أحدهما عن صاحبه فهما كالشّيء الواحد)) [28].

وتوسّع العكبري (ت616هـ)، في تعليل عطف الظّاهر على المضمر من دون تأكيده، قال: ((لايخلو إمّا أنْ يكون مقدَّرًا في الفعل أو ملفوظًا به، فإن كان مقدَّرًا نحو: (قام وزيد) فكأنَّه عطف اسمًا على فعل وإن كان ملفوظًا به، نحو: (قُمْتُ وزيد)فالتّاء تُنَزَّلُ منزلةَ الجزء من الفعل، فصار كعطف الاسم على جزء الفعل)) [29].

ومسألة عطف الضّمير المرفوع المتّصل، حصل فيه خلاف بين الكوفيّين والبصريّين، قال ابن الأنباري (ت577هـ): ((ذهب الكوفيّون إلى أنَّه يجوز العطف على الضّمير المرفوع المتّصل في اختيار الكلام، نحو: (قُمْتُ وزيدٌ) ؛ وذهب البصريّون إلى أنَّه لا يجوز إلّا على قبح في ضرورة الشِّعر ؛ وأجمعوا على أنَّه يجوز إذا كان هناك توكيد أو فصل فإنَّه يجوز معه العطف من غير قبح)) [30].

واحتجّ الكوفيّون إلى ما ذهبوا إليه بقوله تعالى: ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى [النجم: ٦ - ٧] فالضّمير (هو)عطف على الضّمير المرفوع المستكنّ في الفعل((اسْتَوَى)) ؛ وكذلك احتجُّوا بكلام العرب على جواز العطف ؛ قال عمر بن أبي ربيعة[31]:

قلتُ إذ أقبلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى كَنِعَاجِ الملا تَعَسَّفْنَ رَمْلا [32]

وهذا العطف بدون تأكيد عدَّه المبرّد ما احتاج الشّاعر إليه، لأنَّ الشِّعر يحتاج ما لا يحسن في الكلام[33].وسيبويه جوَّزه في الشِّعر على قبح[34].

أمّا البصريّون فإنَّهم احتجُّوا على عدم جواز العطف على الضّمير المرفوع المتّصل، وذلك لأنَّه لا يخلو الضّير من كونه مقدَّرًا في الفعل، أو ملفوظًا به، فالأوَّل، نحو: (قام وزيدُ)، فكأنَّه قد عطف اسمًا على فعل ؛ أمّا في الثّاني، نحو: (قمتَ وزيدٌ)، فإنّ (التّاء) في الفعل، تكون كالجزء، من الفعل فعندهم لو جاز عطف الظّاهر، لكان بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وهذا عندهم لا يجوز[35].

المبحث الثاني: الانفصال في ضمائر النّصب:

وهذه الضّمائر تشمل(ضمير المتكلّم والمخاطب والغائب)؛ واهتمّ علماء العربيّة بترتيب الضّمائر في الاتصال؛فيقدَّم ضمير المتكلّم على ضمير المخاطب، والمخاطب على الغائب، نحو: (أعطيتكه) و(كنته)، و(ظننتكه)، ولايجوز تقديم الغائب على المخاطب، ولا المخاطب على المتكلّم؛أمّا في الانفصال فقدِّم ما شئت، نحو: (سلني إيّاه)، و(سله إيّاي)، و(الدِّرهم أعطيتك إيّاه)، و(أعطيته إيّاك)، و(الصّديق كنت إيّاه)، و(كان إيّاي) [36].

وفي اتِّحاد الرُّتب من الواجب الانفصال، نحو: (سلني إيّاي)، و(خلته إيّاه)، و(أعطيتك إيّاك)، ولا يجوز الاتصال في اتِّحاد الرُّتبة، نحو: (سلنيني)، و(أعطيتك)، و(خلتهه) [37].

وقد استقبح سيبويه أنْ يبدأ المتكلِّم بالمخاطب أو الغائب قبل نفسه، قال: فإنْ بدأ المخاطب قبل نفسه، فقال: (أعطاكني)، أو بدأ بالغائب قبل نفسه، فقال: (قد أعطاهوني)، فهو قبيح))[38]. وعلل سيبويه قبح هذا الاستعمال، بقوله: (وإنّما قبح عند العرب كراهية أنْ يبدأ المتكلّم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقول: (أعطاك إيّاي)، و(أعطاه إيّاي)، فهذا كلام العرب)) [39].

وردّ سيبويه على كلام النّحويين، عندما قدّموا الغائب على المخاطب، والغائب على المتكلّم، قال: ((وأمّا قول النّحويين: (قد أعطاهوك، وأعطاهوني)، فإنّما هو شيء قاسوه لم تتكلّم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تُكلِّم به كان هيِّنًا))[40].

وجوَّز سيبويه في اتِّحاد الرُّتب ذكر مفعولَيْنِ كلاهما غائب، اتِّصالًا أو انفصالًا، حيث يقول: ((فإذا ذكرتَ مفعولَيْنِ كلاهما غائب، فقلت (أعطاهوها)، و(أعطاهاه)، جاز، وهو عربيٌّ، ولا عليك بأيِّهم بدأت من قبل أنَّهما كلاهما غائب، وهذا ليس بالكثير في كلامهم، والأكثر في كلامهم: (أعطاه إيّاه))) [41]. وهو لم يجوِّز سيبويه أنْ تقول: (ضربتني)، ولا (ضربت إيّاي)، وذلك لأنَّهم استغنوا عن ذلك بـ (ضربتُ نفسي وإيّاي ضربت) [42].

ودخل تركيب الضّمائر في ظاهرة الانفصال، فعند البصريّين، الضّمائر المنفصلة لا يجوز أنْ تكون على حرفٍ واحدٍ، لأنَّها لا نظير لها في كلامهم، ولهذا، قالوا: إنَّ (إيّا) هي الضّمير دون (الكاف والهاء والياء)، فوجب عندهم أنْ تكون (إيّا) هي الضّمير لأنَّ لها نظيرًا في كلامهم[43].

ومن خلال تتبُّعي لظاهرة الانفصال وجدتُّ اهتمام علماء العربيّة بالضّمائر (إيّاي وإيّاك، وإيّاه)أكثر من الضّمائر الأخرى، وما تشغله هذه الضّمائر في الأفعال الدّاخلة عليها، بحيث موقعها يجيز لها الانفصال دون إخلال في التّركيب أو المعنى ؛وكيف تكون مع(كان وأخواتها)، مَع أنّ أخواتها لم تحظ باهتمام العلماء، على أنّها تُشبه (كان)في الوظيفة من نصب خبرها، والأفعال التي تنصب مفعولَيْنِ أصلهما مبتدأ وخبر، وفي باب (ظنّ وأخواتها)، وما تنصب مفعولَيْنِ من الأفعال المتعدِّية التي تكتفي بمفعول واحد، ولهذا ابتدأت بما نصب ضميرًا من باب (كان).

1. كان:

خبر (كان)بين الانفصال والاتصال، إذا كان خبر (كان) أصله خبر مبتدأ، وكتبت عنه جاز أنْ يكون منفصلًا ومتّصلًا، والأصل أنْ يكون منفصلًا[44]، وهي من الأنواع التي تدخل على الجملة الاسميّة. المبتدأ والخبر، وخبرها، الأصل فيه أنْ يكون منفصلًا، بشرط أنْ يكون أصله خبرًا لمبتدأ، تقول: (كنت إيّاه) و(وكان إيّاي) [45].

ومِن العلماء مَن استحسن في خبر (كان)، إذا وقع ضميرًا أنْ يكون منفصلًا، لأنّ الضّمير في الأصل خبر مبتدأ، والخبر في تركيبة الجمل، حقُّه الانفصال ؛أمّا مجيئه مع (كان) متّصلًا فلشبهه بالمفعول به، فعلى هذا(كنت إيّاه)أحسن من (كنته).

والعكبريّ من الذين استحقُّوا هذا حيث قال: ((وإنّما كان الأحسن في خبر(كان)إذا وقع ضميرًا أنْ يكون منفصلًا لأنّه في الأصل خبر مبتدأ لا يكون متّصلًا وإنّما ساغ في(كان)أنْ يكون متّصلًا لأنَّه مشبّه بالمفعول، فعلى هذا(كنت إيّاه) أحسن من (كنته))) [46].

ونقل المرادي عن ابن مالك أنَّ الأصل في (الهاء) مع (كنته) الاتصال[47]، وغيره اختار الانفصال، وهم كثر، ومنهم سيبويه[48]، حيث يقول: ((غيري اختار الانفصال، وهم الأكثرون،

ومنهم سيبويه، ووجهه أنَّ الضّمير في البابَيْنِ خبر في الأصل، وحقُّ الخبر الانفصال وكلاهما مسموع)) [49].

وجوّز ابن السّرّاج في (كنته) الانفصال والاتصال، والأصل عنده الانفصال . معلِّلًا ذلك . أنَّه إذا كان أصل المنفصل خبرًا لمبتدأ، تقول: (كنت إيّاه)، و(كان إيّاي)، أي حقُّه الانفصال، لأنَّ خبرها . كان . خبر لمبتدأ، ويجوز (كانني)، و(كنته)، والانفصال عنده استحسانًا للمعنى[50].

وثبت أنَّ سيبويه استعمل (إيّاه) مع (كان) ؛ وعلّل هذا بقوله: (ولم تستحكم علامات الإضمار التي لاتقع (إيّا) مواقعها كما استحكمت في الفعل، لا يقال: (عجبت من ضربكني) إنْ بدأت به قبل المتكلِّم، ولا: (من ضربهيك)، إنْ بدأت بالبعيد قبل القريب، فلمّا قبح هذا عندهم، ولم تستحكم هذه الحروف عندهم في هذا الموضع صارت (إيّا)عندهم في هذا الموضع لذلك، بمنزلتها في الموضع الذي لا يقع فيه شيء من هذه الحروف.ومثل ذلك: (كان إيّاه)، لأنَّ (كانه) قليلة، ولم تستحكم هذه الحروف هاهنا)).[51]

ومع هذا فهناك من رجَّح الوصل على الفصل، واستثنى (الهاء) مع (كان) يقول ابن هشام: ((ولا فصل مع إمكان الوصل، إلّا في نحو: (الهاء) من (سَلْنِيهِ) بمرجوحيّة، و(ظَنَنْتُكَهُ)، و(كُنْتَهُ) برجحان)) [52]. ومن هذا العرض لآراء العلماء نجد هناك من يؤيِّد انفصال خبر(كان)، وهناك من يميل إلى اتصالها؛ولكلٍّ منهما دليله فمثلًا الذين وافقوا سيبويه على اختيار الانفصال كانت حجَّتهم، قول عمر بن أبي ربيعة[53].

لَئِنْ كانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهدِ والإنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

وكذلك ذكر ابن أبي الحديد(ت 656هـ)، في شرح نهج البلاغة، قولاً للإسكندر استخدم فيه خبر(كان)منفصلًا: ((أتي الإسكندر بمُذْنبٍ فَصَفِحَ عنه: فقال له بعض جلسائه: (لو كنتُ إيّاكَ)أيُّها الملك لقتلتُه، قال: فإذا(لم تكن إيّاي)، ولا(كنتُ إيّاكَ)لم يُقتَل)) [54].

والسّكّاكي حجَّتُهُ في الانفصال هو أنّ خبر(كان)، يمكن أنْ يتقدَّم على اسمها إلّا في(كنته) أو(كنت إيّاه)، والانفصال هو الرّاجح[55].

والذين اختاروا الاتصال في خبر (كان)، كانت حجَّتُهُم على ذلك المسموع من كلام العرب . نثرًا، وشعرًا، ومنه قول النّبيّ محمّدٍ(صلى الله عليه وسلم) في ابن صيّاد: ((إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وإلّا يَكُنْهُ، فلا خَيْرَ لك في قَتْلِه)) [56]،

وهذا الحديث استشهد به علماء العربيّة على اتّصال (الهاء) مع (كُنْهُ) [57]، علمًا أنَّ هذا الحديث ذكره ابن هشام (ت 761هـ)، في مسألة حذف نون (كان) المشروط بأمور: أنْ تكون بلفظ المضارع، والمضارع مجزومًا، وأنْ لا يقع بعد النّون ساكن، ولا يقع بعده ضمير

متَّصل، ولا يجوز أنْ تكون بصيغة غير المضارع (كان وكن)، ولا بصيغة: (هو يكون) و(لن يكون) لانتفاء الجزم [58].

وكذلك لا يجوز حذف النّون الساكنة من (يكنْه)، و(إنْ لا يكنْه) إذ قال: ((ولا في نحو قوله(ﷺ): ((إنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وإلاّ يَكُنْه، فلا خَيْرَ لك في قَتْلِه)) [59])) [60].

ومن خلال كلام ابن هشام فإنَّ الحديث استشهد به في مسألة حذف النّون السّاكنة عند الجزم من الفعل المضارع علماً أنَّ أصل (يكنْه)، هو (يكون) قبل دخول الجزم عليه فعندما جزم حذفت (الواو) لتوالي السّاكنين (الواو)، و(النّون) التي أخذت حركة السّكون من الجزم، وعليه صارت (يكنْه)، فلا يجوز حذفان في آن واحد، ولما لم يكن حذف النّون، يمكن أنْ تكون (الهاء) على نيّة الانفصال، وعليه فالذين اختاروا الانفصال مع (كان) يكون رأيهم هو الرّاجح.وأمّا شاهدهم من الشِّعر على الاتصال، فهو قول أبي الأسود الدُّؤلي[61]:

دع الخمرَ يشربْها الغُواةُ فإنّني　　　رأيتُ أخاه مُغْنِيًا بمكانها

فإنْ لا تكُنْها أو تكُنْه فإنّه　　　أخوها غَذَتْهُ أمُّهُ بلبانها

وممّا تقدّم نجد الانفصال هو الأقرب في خبر (كان)، لأنَّ (كان) دخلت على تركيب الجملة الاسميّة (مبتدأ . خبر) والخبر في أصل هذا التّركيب يكون منفصلًا. فلا يمكن أن يكون بعد دخول كان عليه متَّصلًا.

وما علّله ابن هشام في مسألة جزم(يكون) عند دخول أداة الجزم عليها وحذف (الواو)، وسكون (النّون) من أثر الجزم في (يكنْه)، ولم تحتمل بنية الفعل حذفين في آنٍ واحد، وهذا المانع مثله الضّمير من الانفصال، ولم نجد لأخوات (كان) نصِيبًا في منافسة الانفصال معها، كما هو مع (كان)؛وكان العلماء يقتصرون على دمج أخواتها تحتها، وهذا نجده عند الأسترباذي؛ عندما تكلّم على اسم (كان) قال: ((إنّما كان المختار في خبر (كان)وأخواتها: الانفصال، لأنّ اسمها في الحقيقة ليس فاعلًا حتّى يكون كالجزء من عامله بل الفاعل مضمون الجملة: لأنَّ الكائن في قولك: (كان زيدٌ قائمًا، (قيام زيد)، كما يجيئ في الأفعال النّاقصة)) [62].

ومما تكلّم به العلماء على (كان) من عدوة أخواتها يبدو أنّهم يميلون إلى أنْ تنوب عن أخواتها وما يحصل لها يحصل لأخواتها، ومع هذا نجدهم يختصرون في التّطرُّق إلى أخواتها، وهو على شكل إشارات بسيطة، فعندما تكلّم سيبويه على الانفصال مع (ليس)، قال: ((تقول: (أتوني ليس إيّاك)، ولا يكون (إيّاه) ؛لأنّك لا تقدر على الكاف، ولا الهاء هاهنا، فصارت (إيّا)بدلًا من (الكاف) و(الهاء)في هذا الموضع.قال الشّاعر[63]:

لَيْتَ هذا اللّيلَ شهرٌ　　　لا نرى فيه عَريبًا

ليس إيّاي وإيّاك   ولا تخشى رقيبًا)) [64]

وفي موطن آخر أشار إلى أنّ العلاقة لم تستحكم مع (ليس إيّاه) [65].ومِن العلماء مَنْ يميل إلى الفصل، وأنَّ (ليسي وليسه) شاذٌّ[66]. وعدم التّوسُّع في أخوات (كان) من قبل العلماء يشير إلى أنّهم استعانوا بـ (كان)، وما يقع معها من مسألة الانفصال ينطبق على (أخواتها)، يقول الأستراباذي: ((إنَّما المختار في خبر (كان) وأخواتها الانفصال، لأنَّ اسمها في الحقيقة ليس فاعلًا حتّى يكون كالجزء من عامله)) [67].فنجده جمع بين (كان) وأخواتها، ولم يُفرد (كان) لوحدها، في انفصال خبرها.

2. ظنَّ وأخواتها:

من أفعال المقاربة، تأخذ مفعولَيْنِ أصلهما مبتدأ وخبر، ومن خلال تتبُّع ظاهرة الانفصال يكون المفعول الثّاني وهو في الأصل خبر لمبتدأ، عند العلماء بين ترجُّح الانفصال، مع أنّ هناك مَنْ لا يوافقهم على الانفصال وكلٌّ له حجَّتُه في هذه المسألة؛وسوف نتعرّض لآراء العلماء، لبيانها ومناقشة الأدلّة التي احتجُّوا بها.

ومن حيث عملها عند دخولها على الجملة الاسميّة (المبتدأ والخبر)، أشار ابن السّرّاج (ت 316هـ) إلى أنَّ أصل المفعولَيْنِ في باب (ظنَّ) وأخواتها، هما (المبتدأ والخبر) ؛ قال: ((فأمّا المفعولان في(ظنَنْتُ)وأخواتها، فأصلها (الابتداء الخبر)، كما جاء في (كان)، فالأحسن أنْ نقول: (ظننتك إيّاه))) [68].

والعلماء تتباين آراؤهم في مسألة انفصال واتِّصال الضّمير مع (ظنَّ)، يقول جمال الدِّين (ت 672هـ): ((وقد حكموا . أيضًا . لثاني منصوبيّ، نحو: (ظننتكه) بترجيح الانفصال ؛وعندي أنَّ اتِّصالهأوْلى ؛ لأنَّه ثاني منصوبَيْنِ بفعل)) [69].وفي نفس المكان يناقض نفسه بترجيح الانفصال -على الاتصال، يقول: ((وقد يرجح انفصال ثاني مفعولي (ظنَّ)بأنَّه مع كونه خبر مبتدأ في الأصل: منصوب بجائز التّعليق والإلغاء. ومع التّعليق والإلغاء لا يكون إلّا منفصلًا فكان انفصاله مع الإعمال أوْلى))[70].

واستحسن ابن السّرّاج الانفصال، قال: ((فالأحسن أنْ نقول: (ظننتك إيّاه))) [71].

ونجدهم يوردون الاتصال والانفصال معتمدين على قوّة المفعول الثّاني بالنّسبة للأوَّل، نحو: (الصّديق المخلص ظننتُكه، وظننتُك إيّاه) [72].

أي أنَّ المخاطب هو أقوى من الغائب لأنَّه أقرب رتبة، فأمكن انفصال الغائب.

ويذهب المبرّد في عمل (ظنَّ) إلى أنّها تعمل في المفعولَيْنِ.وأَوْجَبَ إذا تعدّى (ظنَّ) إلى المفعول الأَوَّل أنْ يتّصل بالثّاني، لأنّ الأَوَّل والثّاني في الابتداء والخبر، نحو: (ظنّني إيّاه زيدًا ذا مال) (73).

و(خلتنيه) وهي من أخوات (ظنَّ)، عدَّ الإستراباذي الانفصال في (باب خلت)، أوْلى منه في (باب أعطيت)، قال: ((والانفصال في (باب خلت) أوْلى منه في (باب أعطيت)، لأنَّ المفعول الأَوَّل في (باب أعطيت) فاعل من حيث المعنى)) (74).

وأضاف إلى ما ذكره تعليلًا لانفصال المفعول الثّاني، يقول: ((وفي مفعوليّ (خلت)، فإذا بعد رائحة المبتدأ والخبر، اللذَيْنِ حقُّهما الانفصال ووجب اتِّصال أَوَّلهما لقربه من الفعل، فالأَوْلى في الثّاني الانفصال رعايةً لأصله)) (75).

وأورد شوقي ضيف ما قاله المصنِّف عن ابن مالك، بأنَّه وافق سيبويه، على اختيار الانفصال في (باب خلتنيه) (76)، نقلًا عن ابن النّاظم ؛ وهذا غير صحيح، لأنَّ ابن النّاظم قال: ((وأمّا نحو(خلتنيه) فمن باب سلنيه، ولكنّه أفرده بالذِّكر، لينبِّه على ما فيه من الخلاف، ويذكر رأيه فيه... أنَّه يجوز في الهاء من الاتصال والانفصال، وأنَّ منهم مَنْ يختار الانفصال، نظرًا إلى أنَّه خبر في الأصل، وليس بمرضيّ)) (77).

وإذا رجعنا إلى ما قاله ابن مالك في كتاب التّسهيل، نجد أنَّه مع انفصال (الهاء)، التي يمثل ضمير الغائب في (خلتكه)، قال: ((إذا كان الضّمير كهاء (خِلتكه)، في كونه ثاني مفعولي أحد أفعال القلوب فالانفصال به أوْلى، لأنَّه خبر مبتدأ في الأصل وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر)) (78).

وعدَّ هذه (الهاء) تختلف عن (الهاء) في (كنته)وإنْ كان في الأصل خبر مبتدأ، إلاّ أنَّ حاجزها عن الفعل هو ضمير رفع ؛ والمرفوع يكون جزءًا من الفعل، فكأنَّ الفعل مباشرة، وعليه اقتضى ألّا ينفصل الهاء من كنته . فعندما ذكر هذا التّمثيل قياسًا على (الهاء) من(ضربته) حصل خلط فيما قصده سيبويه، من انفصال (الهاء)من (كنته) قياسًا على (الهاء) من (ضربته)، ولم يتناول (الهاء) من (خلتنيه) (79).

ونستنتج ممّا سبق أنَّ كلام ابن مالك فُسِّر على غير مقصوده ؛ قال: ((بخلاف هاء (كنته) فإنَّه خبر مبتدأ في الأصل، ولكنه شبيه بـ (هاء) (ضربته) في أنَّه لم يحجزه إلّا ضمير مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل، فكأنَّ الفعل مباشر له، فكان مقتضى هذا ألّا ينفصل، كما لا ينفصل (هاء) (ضربته)، إلا أنَّه أجيز الانفصال به مرجوحًا لا راجحًا خلافًا لسيبويه ومَنْ تبعه)) (80).

ولكنّ ابن هشام رجّح الانفصال في (خلتنيه)، وعلّل ما ذهب إليه، بأنَّه كان فعلًا ناسخًا، قال: ((وإنْ كان فعلًا ناسخًا، نحو (خلتنيه) فالأرجح عند الجمهور الفصل)) [81].

وبيّن الجيَّاني (ت 672هـ) سبب الانفصال مع(خلتنيه)، بأنَّه فعل يتعدّى إلى مفعولَيْنِ، وبما أنَّ الثّاني منهما في الأصل خبر لفعلٍ ناسخٍ، نحو: (زيدٌ خلتنيه)، فيجوز في (هاء) (خلتنيه) الاتصال والانفصال، نحو: (خلتنيه، وخلتني إيّاه) [82].

وعمل (خلتنيه) في ضميرَيْنِ كان له الأثر في انفصال الهاء عند الجمهور، قال خالد الأزهريّ: ((وإنْ كان العامل في الضّميرَيْنِ فعلًا ناسخًا، من باب (ظنَّ) نحو(خلتنيه)، فالأرجح عند الجمهور الفصل؛لأنّه خبر في الأصل، وحقُّهُ الفصل قبل وجود النّاسخ فيترجّح بعده)) [83].

وحَسِبَ، من أخوات (ظنَّ) وقد ناقش العلماء ما يحصل لمفعولها الثّاني، ويرى سيبويه أنّ الانفصال مع (حَسِبَ) هو أكثر استعمالًا من الاتصال، قال: ((وتقول: (حَسِبْتُكَ إيّاه، وحَسِبْتَني إيّاه) ؛ لأنّ (حَسِبْتُنِيه وحَسِبْتُكَه) قليل في كلامهم)).[84]. وعلّل هذا الانفصال، قال: ((وذلك لأنّ حَسِبْتُ بمنزلة (كان)إنّما يدخلانِ على المبتدأ والمبنيِّ عليه، فيكونانِ في الاحتياج على حال)) [85]. أمّا الأشموني (ت 900هـ) فبيّن أنَّ سيبويه اختار الانفصال، معلِّلا ذلك بأنّ الانفصال حصل بسبب وقوع الضّمير خبرًا، وحقُّ الخبر الانفصال [86]. واستشهد على الانفصال بالمسموع من العرب وهو الشِّعر (من البسيط):

أخِي حَسِبْتُكَ إيّاه وقد مُلِئَتْ   أرجَاءُ صَدْرِكِ بالأَضْغانِ والإحَنِ[87].

وعدَّ ابن النّاظم هذا الشّاهدَ هو الدّليل الوحيد على الانفصال ؛ أمّا ما تبنّاه، وهو الاتصال على أنّه جاء في كتاب الله تعالى: إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ [الأنفال: ٤٣].[88]

وجوَّز سعيد الأفغاني (ت 1417هـ)، الاتصال والانفصال للمفعول الثّاني مع (حَسِبَ)، نحو: (حَسِبْتُكَهُ، وحَسِبْتُكَ إيّاه).[89].

وعلّق محمّد عيد على ما خاض فيه النّحاة بخصوص الاتصال والانفصال، يقول: ((أمّا الذي خاض فيه النّحاة في الموضع الثّاني من تفصيل وترجيح للوجهَيْنِ الاتصال والانفصال .وما ترتّب على ذلك من الخلاف وتعدُّد الآراء فإنّه جهد شاقّ، ولاحاجة بنا إليه)) [90].

بين البدل والتّوكيد

النّحاة اختلفوا في تكرار ضمير النّصب، نحو: (رأيتُكَ إيّاك)، و(رأيتُه إيّاه)، هل (إيّاك، وإيّاه) يكون بدلًا أم توكيدًا، يقول سيبويه: ((فإنْ أردتَ أنْ تجعل مضمرًا بدلًا من مضمر، قلت: (رأيتُكَ إيّاك)، و(رأيتُه إيّاه))) [91].

وفي موطن آخر عدّه توكيدًا لتكرار الضّمير المنفصل ؛ قال: ((وكذلك (أظنُّه إيّاه هو خيرًا منه ؛ لأنَّ الفصل يُجزئ من التّوكيد، والتوكيد منه)) [92].

والمبرّد من الذين يميلون إلى البدل، قال: ((والمضمران (رأيتُكَ إيّاه) فهذا ضرب من البدل)) [93].

أمّا الأستراباذي فإنّه يميل إلى التّأكيد من خلال مقارنة تكرار ضمير النّصب مع تكرار ضمير الرّفع ووقوعه توكيدًا، قال: ((وقال النّحاة....إنَّ المنفصل في نحو: (ضربتُكَ أنت)، تأكيد، وفي (ضربتك إيّاك)، بدل، وهذا عجيب، فإنَّ المعنَيَيْنِ واحد، وهو تكرير الأوَّل بمعناه فيجب أنْ يكون كلاهما تأكيدًا لاتِّحاد المعنَيَيْنِ، والفرق بين البدل والتّأكيد معنويّ كما يظهر في حدِّ كلٍّ منهما)) [94].

وهذا الخلاف لم يُحسَم فنجد البصريّين عندهم إذا أتْبَعْتَ الضّمير المتّصل بالمنصوب المنفصل، نحو: (رأيتُكَ إيّاك) فهذا يكون بدلًا، أمّا الكوفيّون فذهبوا إلى أنَّه تأكيد وليس بدلًا [95].

ومن خلال استعراض آراء العلماء نجد أنّهم يميلون إلى البدل مع الضّمير المنصوب المنفصل مع أنَّ اللفظ يوحي أنَّه بدل.ولكنّ المعنى يميل إلى البدل.

وأمّا العطف على الضّمير المنصوب المتّصل فإنَّه لا يحتاج إلى ضمير التّأكيد ؛ سواء كان المعطوف ضميرًا منفصلًا أ وظاهرًا، وهذا ما استحسنه سيبويه، وعدّه إشراكًا للمظهر المنصوب، وذلك قولك: (رأيتُكَ وزيدًا)، وإنّك وزيدًا منطلقان)) [96].

ويرى ابن جنّي أنَّ بالإمكان عطف المضمر على المضمر، نحو: (رأَيْتُكَ وإيّاه)، وكذلك في عطف المظهر على المظهر، نحو: (رأيتُهُ وزيدًا) [97]؛ ومن العلماء من جوَّز عطف المضمر المنصوب على الظّاهر المنصوب، نحو: (أكرمتُ خالدًا وإيّاك) [98].

3. ما ينصب مفعولَيْنِ أصلهما ليس (مبتدءًا وخبرًا):

بيّن سيبويه في المفعول الثّاني الذي لا تقع (إيّا) موقعه، إنْ بدأ المتكلِّم بنفسه قبل المخاطب، أو الغائب نحو: (أعطانيك)، و(أعطانيه) فهذا عنده مقبول ؛أمّا إذا بدأ المخاطب قبل نفسه نحو: (أعطاكني) أو الغائب قبل نفسه نحو: (أعطاهوني) فهو قبيح عنده، لأنَّ العرب لم تتكلَّم به، مع أنَّ النّحويّين قاسوه [99]، وعلّل سبب قبح ذلك الاستعمال عند العرب، قال: ((وإنّما قُبح عند العرب كراهية أنْ يبدأ المتكلِّم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن تقول: (أعطاك إيّاي، وأعطاه إيّاي)، فهذا كلام العرب)) [100].

وردَّ سيبويه قياس النّحاة، الذي لم تتكلَّم به العرب، وعدّ ذلك من قبيل وضع الكلام في غير موضعه، فقال: ((وأمّا قول النّحويّين: (قد أعطاهوك، وأعطاهوني)، فإنَّما هو شيء قاسوه لم تتكلَّم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تُكلِّم به كان هيِّنًا)) (101).

وعنده المخاطب يجب البدء به قبل الغائب، فلا يجوز أعطاهوك، فهو قبيح عنده، ولكن إذا بدأت بالغائب، وقلت: (أعطاه إيّاك) فجائز، لأنَّه انفصل عنه(102).والانفصال عند بعض العلماء يبيح تقديم الأخصِّ وغير الأخصِّ(103)، وشرط ذلك أمْن اللَّبْس، فإنْ خيف، يقول الصّبّان: ((وقدِّمَنْ ما شئتَ في انفصال، أي في حال انفصال ثاني الضّميرَيْنِ، وشرط ذلك أمْن اللَّبْس))(104).

وعنده أيضًا إذا لم يأمن اللَّبْس، ((وجب تقديم الفاعل منهما في المعنى نحو: (زيدٌ أعطيتُكَ إيّاه)))(105). أمّا الأشموني فعنده الاتصال في هذه الحالة أرجح من الانفصال (106).

ويرى ابن النّاظم عند تقدُّم المخاطب على الغائب. يكون الاتصال مع الفعل أحسن وأفضل، واستشهد بقوله تعالى: أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ [هود: ٢٨].علمًا أنَّ الانفصال عنده جائز في السَّعة، واستشهد بقوله: ((إنَّ الله ملَّكَكُمْ إيَّاهُمْ ولَوْ شاءَ لملَّكَهُمْ إيَّاكُمْ)) (107)،

معلِّلًا انفصال الضّمير الثّاني لأنَّه أخصُّ من الضّمير الأوَّل(108).وأشار أبو حيّان عند تفسير (أَنُلْزِمُكُمُوْهَا) إلى أنّه جيء بالضّميرَيْنِ متَّصلَيْنِ، وعلّل ذلك بتقدُّم ضمير المخاطب على ضمير الغائب، وعنده لو كان العكس لانفصل المخاطب، خلافًا لمن جوَّز الاتصال(109).علمًا أنّ الزّمخشريّ جوَّز انفصال الثّاني، كقوله: (أنلزمكم إيّاها)، وكذلك في قوله تعالى: فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ [البقرة: ١٣٧]، جوَّز الانفصال نحو: (سيكفيك إيّاه) ولم يشترط مااشترط غيره في تقديم الضّمير الثّاني على الأوَّل من حيث الخصوصيّة وعدمها(110).وذكر خالد الأزهريّ (ت 905هـ) نقلًا عن ابن النّاظم في حال اتّحاد الرّتبة واختلافها في الغائبين مع تعدُّد مدلولها الانفصال، قال: ((وصحّ الاختلاف في ضميرَي الغيبة لصحّة تعدُّد مدلولَيْهِمَا، نحو: (جارية زيد أعطيتها هو أعطتهوها)، واحترز باختلاف لفظ الضّميرَيْنِ من أنْ لا يختلف لفظهما، فلابدَّ من الفصل نحو: (مال زيدٍ أعطيته إيّاه) (111).

الخاتمة

يُمكن تسجيل أهمِّ النّتائج التي توصَّل إليها، وهي: -

1. يُمكن عطف المضمر على الظّاهر أو العكس، كما أشار إلى ذلك ابن جنّي، وهو عند الأستراباذي عطف نسق.

2. مِن العلماء مَن استحسن في خبر (كان) إذا وقع ضميرًا أنْ يكون منفصلًا، لأنَّ الضّمير في الأصل خبر مبتدأ، والخبر في تركيبة الجمل، حقُّهُ الانفصال، أمّا مجيئه مع (كان) متَّصلًا فلشبهه بالمفعول به، فعلى هذا (كنتُ إيّاه) أحسن من (كنتُه)، ونقل المراديُّ عن ابن مالك أنَّ الأصل في (الهاء) مع (كنته) الاتصال.

3. اختلف النّحاة في تكرار ضمير النّصب، فسيبويه يرى في (رأيتُك إيّاك) و(رأيتُه إيّاه) بدل مضمر من مضمر، وفي موطن آخر عدَّهُ توكيدًا لتكرار الضّمير المنفصل، أمّا المبرّد فيراه ضربًا من البدل.

4. يرى سيبويه أنَّ المتكلِّم إذا بدأ بنفسه قبل المخاطب أو الغائب في نحو: (أعطانيك) و(أعطانيه) فهو عنده مقبول، أمّا إذا بدأ المخاطب قبل نفسه، نحو: (أعطاكني) أو الغائب قبل نفسه، نحو: (أعطاهوني) فهو قبيح عنده، وعَدَّ ذلك من قبيل وضع الكلام في غير موضعه.

5. يرى ابنُ النّاظم أنَّ ضمير المخاطب إذا تقدَّم غلى ضمير الغائب يكون الاتصال مع الفعل أحسن وأفضل، لكنْ أشار أبو حيّان إلى أنَّ الضّميرَيْنِ جيء بهما متَّصلَيْنِ وعنده لو كان العكس لانفصل المخاطب، خلافًا لمن جوَّز الاتصال، وجوَّز الزّمخشريُّ انفصالَ الثّاني.

مراجع البحث وإحالاته:

(1) _ في الأحوال الشّخصيّة، في العلوم السّياسيّة، في الحرف الصّناعيّة، في القضاء، ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة: د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، (ت1424هـ)، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب ط1، 1429هـ -2008م: باب (ف ص ل)؛ في الزّراعة، في علوم الجيلوجيا، العلوم الطِّبيّة، ينظر: جمهرة اللغة: أبو بكر محمّد بن الحسن بن دريد الأزديّ (ت321هـ): 2 /891،)، تحقيق: رمزي منير بعلبكّي، دار العلم للملايين _ بيروت، ط1: 1987م.

المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة _ بيروت، ط1: 1421هـ - 2000م: 8 / 239،

مختار الصِّحاح: زين الدِّين أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفيّ الرّازي (ت666هـ)، تحقيق: يوسف الشّيخ محمّد، المكتبة العصريّة _الدّار النّموذجيّة بيروت، صيدا، ط5، 1420هـ -1999م: 240،

لسان العرب: محمّد بن مكرم بن علي أبو الفضل، جمال الدِّين بن منظور الإفريقي (ت711هـ)، دار صادق _ بيروت، ط3، 1414هـ: 11 / 521-523.

(2) - لسان العرب: 11 / 521، وينظر: جمهرة اللغة: 2 / 918، المحكم والمحيط الأعظم: 8 / 329، شمس العلوم ودواء كلام العرب من العلوم، نشوان بن سعيد بن علي الإرياني، د. يوسف محمّد عبد الله، دار الفكر المعاصر بيروت _لبنان، دار الفكر، دمشق _سورية، ط1، 1420هـ-1999م: 8 / 5198، الكلّيّات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، أيّوب بن موسى الحسينيّ القريميّ الكوفيّ، أبو البقاء الحنفيّ(1094هـ)، تحقيق: عدنان درويش _محمّد البصريّ، مؤسَّسة الرّسالة _ بيروت: 686.

(3)- معجم اللغة العربيّة: باب (ف ص ل)، وينظر: المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير، أحمد بن محمّد ابن علي العنبوهي ثمّ الحمويّ أبو العبّاس (ت770ه)، المكتبة العلميّة –بيروت: 2 / 474.

(4) - ينظر: جمهرة اللغة: 2 / 861، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهيّة، د. محمود عبد الرّحمن عبد لمنعم، مدرّس أصول الفقه بكلّيّة الشّريعة والقانون _جامعة الأزهر، دار الفضيلة: 2 / 319.

(5)-مدارج السّالكين بين منازل إيّاك نعبد وإيّاك نستعين، محمد بن أبي بكر بن أيّوب بن سعد شمس الدّين ابن قيّم الجوزيّة (751ه)، تحقيق محمّد المعتصم بالله البغداديّ، دار الكتاب العربيّ _ بيروت، ط3، 1416ه - 1996م: 3 /309، 310.

(6)- ينظر: مدارج السّالكين: 3 /311.

(7) - ينظر: سرّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، ط1، 1985م: 166.

(8)-شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمّد، جمال الدّين، إبن هشام(ت761ه)، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، القاهرة، ط11، 1383ه: 95.

(9) - ينظر: نتائج الفكر في النّحو، للسُّهيليّ، أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله بن أحمد السُّهيليّ (ت581ه)، دار الكتب العلميّة _ بيروت، ط1، 1412ه - 1992م: 297.

(10) - ينظر: أسرار العربيّة: لأبي البركات ابن الأنباري(ت577ه)عبد الرحمن أبي الوفاء محمد بن عبد الله بن أبي سعيد، تحقيق: أ. د. فخر صالح قدارة، دار الجيل . بيروت، ط1، 1415ه .1995م: 80.

(11) – الكتاب لسيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثيّ بالولاء، أبو بشر، الملقّب سيبويه (ت180ه)، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408ه - 1988م: 2 /387.

(12) – ينظر: شرح الكافية الشّافية، محمّد بن عبد الله بن مالك الطّائي الجيّاني، أبو عبد الله، جمال الدّين (ت672ه)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أمّ القرى مركز البحث العلميّ وإحياء التّراث الإسلاميّ كلّيّة الشّريعة والدّراسات الإسلاميّة مكّة المكرّمة. ط1: 3 /1186، شرح الرّضيّ على الكافية، رضيّ الدّين الإستراّباذي، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الأستاذ بكلّيّة اللغة العربيّة والدّراسات الإسلاميّة، جمع حقوق الطّبع محفوظة (1398ه1978م)جامعة قار يونس: 2 /429، اللّمحة في شرح الملحة، محمّد بن أبي بكر الجزامي أبو عبد الله شمس الدّين المعروف بابن الصّائغ (ت720ه)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصّاعديّ، عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة المدينة المنوّرة المملكة العربيّة السّعوديّة، ط1: 1424ه - 2004م: 714/2، شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمّد الجرجاوي الأزهريّ، زين الدّين المصريّ، وكان يعرف بالوقّاد (ت905ه)، دار الكتب العلميّة _بيروت، لبنان، ط1، 1421ه-2000م: 2 /142، دليل الطّالبين لكلام النّحويّين، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرميّ المقدسيّ الحنبليّ (ت1033ه) إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلاميّة –الكويت، عام النّشر: 1430ه - 2009م: 32، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك، أبو العرفان محمّد بن علي الصّبان الشّافعيّ (ت1206ه)، دار الكتب العلميّة بيروت _ لبنان، ط1: 1417ه -1997م 1 /172، الموجز في قواعد اللغة، سعيد بن محمّد بن أحمد الأفغاني (ت1417ه)دار الفكر_بيروت-لبنان، ط: 1424ه -2003م: 349.

(13) – ينظر: الكتاب: 2 /385.

(14) – ينظر: المصدر نفسه: 2 / 385-387.

(15) - ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربيّة: 349.

(16) - ينظر المصدر نفسه.

(17) – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، عبد الرّحمن أبو الوفاء محمد بن عبد الله الأنصاري أبو البركات ابن الأنباري(ت577هـ)، المكتبة العصريّة، ط1، 1424هـ .2003م: 2 /390.

(18) – ينظر: شرح الكافية الشّافية: 3 /1186، اللمحة في شرح الملحة: 2 /714، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرّحمن العقيليّ الهمدانيّ المصريّ (ت769هـ)، تحقيق: محمّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار التّراث _القاهرة، دار مصر للطِّباعة، سعيد جودة السّحّار وشركاؤه، ط20، 1400هـ-1980م: 3 /217، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4: 1418هـ -1997م: 5 /332-339.

(19) – ينظر: شرح الرّضيّ على الكافية: 2 /365.

(20) – ينظر: الكتاب: 2 /386، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، أبو محمّد بدر الدِّين حسن بن قاسم عبد الله بن علي المراديّ المصريّ المالكيّ (749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرّحمن علي سليمان، أستاذ اللغويّات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربيّ، ط1: 1428هـ - 2008م: 2 /986، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، علي بن محمّد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدِّين الأشموني الشّافعيّ (ت900هـ)، دار الكتب العلميّة بيروت_لبنان، ط1، 1998م: 2 / 352.

(21) – المقتضب، محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزديّ، أبو العبّاس المعروف بالمبّرد (285هـ) تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب _ بيروت: 3 /212، وينظر: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمّد جمال الدِّين ابن هشام، (ت761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، محمّد علي حمد الله، دار الفكر- دمشق، ط6، 1985م.

(22) – اللُّمع في العربيّة، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ (ت392هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافيّة _ الكويت، ط لا يوجد: 96، المفصَّل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزّمخشريّ جار الله (ت538هـ)، تحقيق: د. علي أبو مسلم، مكتبة الهلال _بيروت، ط1: 1993م: 172.

(23) – ينظر: البحر المحيط في التّفسير، أبو حيّان محمّد بن يوسف الشّهير بأبي حيّان الأندلسيّ (ت745هـ)، تحقيق: صدقي محمّد جميل، دار الفكر، -بيروت، ط1، 1420هـ: *4/91*، البرهان في علوم القرآن: للإمام العلّامة بدر الدِّين محمّد بن بهادر بن عبد الله الزّركشيّ(ت794هـ)، تحقيق: أبي الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي، وشركاؤه، ط1، 1376هـ. 1957م: 4 /114.

(24) - ينظر: المصدر نفسه.

(25) – ينظر: شرح الرّضيّ على الكافية: 2 /429.

(26) – ينظر: الكتاب: 2 /378، الخصائص أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ (ت392هـ)، الهيئة المصريّة العامّة للكتب، ط4: 2 /388.

(27) – الكتاب: 2 /378.

(28) – الكامل في اللغة والأدب لأبي العبّاس بن يزيد المبرّد (ت285هـ) تحقيق محمّد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ_ القاهرة،: ط3، 1417 هـ -1997م: 1 /254، وينظر: 3 /30.

29(29) – شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء عبد الله بن الحسن بن عبد الله العكبري البغداديّ محبّ الدِّين (ت616هـ)، تحقيق: مصطفى الصقّار، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة _بيروت: 1 / 239، وينظر: 1 /380.

(30) – الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 /388.

(31) - ديوانه: 1 /433، وينظر: الكتاب: 2 /379، الكامل في اللغة: 1 /254، 3 /30، الخصائص: 2 /388، اللُّباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسن عبد الله العكبري البغداديّ محبّ الدِّين (ت616هـ)، تحقيق: عبد الإله النّبهان، دار الفكر _دمشق، ط1: 1416 هـ -1995م: 1 /431، شرح ديوان المتنبي: 1 /239-380.

(32) – ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 /388، والخصائص: 2 /388.

(33) - ينظر: الكامل في اللغة والأدب: 1 /254، وكذلك اللُّباب في علل البناء والإعراب431، شرح ديوان المتنبي: 1 /239- 380.

(34) - ينظر: الكتاب: 2 /379.

(35) -ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 /390.

(36) - ينظر: الكتاب: 2 /364، المقتضب: 3 /113، الأصول في النّحو: لأبي بكر محمد بن سهل السّرّاج النّحويّ البغداديّ(ت316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرِّسالة، بيروت . لبنان، ط4، 1420هـ 1999م: 2 /91، شرح الرّضيّ على الكافية: 2 /442، توضيح المقاصد: 1 /376، شرح الأشموني: 1 /98، حاشية الصّبّان: 1 /173، النحو المصفّى، محمّد عيد، مكتبة الشّباب. ط لا توجد: 144.

(37) - ينظر: شرح الأشموني: 1 /99، حاشية الصّبّان: 1 /177- 178.

(38) -الكتاب: 2 /363.

(39) – المصدر نفسه: 2 /364.

(40) - الكتاب: 2 /364.

(41) – المصدر نفسه: 2 /365.

(42) - ينظر: الكتاب: 2 /366.

(43) - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2 /571.

(44) - ينظر: الأصول في النّحو: 1 /91.

(45) - ينظر: الأصول في النحو: 1 /91.

(46) - ينظر: اللُّباب في علل البناء والإعراب: 1 /170و شرح الكافية: 1 /232. 233.

(47) - ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 1 /372، شرح ابن عقيل: 1 /104، وشرح الأشموني: 1 /97، حاشية الصبان: 1 /176.

(48) - ينظر: الكتاب: 2 /358.

(49) - توضيح المقاصد والمسالك 1 /372.

(50) - ينظر: الاصول في النحو: 1 /95، 2 /121، شرح الأشموني: 1 /98 .99، الضّرورة الشِّعريّة ومفهومها لدى النّحويّين دراسة على ألفيّة ابن مالك، إبراهيم بن صالح الحندود، الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنوّرة، ط السّنة الثّالثة والثّلاثون، العدد الحادي عشر بعد المئة، 1421هـ 2001م: 425.

(51) - الكتاب: 2 /358، و ينظر: شرح الأشموني: 1 /98.

(52) - متن قطر النّدى وبلّ الصّدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمّد، جمال الدِّين، إبن هشام (761هـ)، دار العصيمي للنّشر والتّوزيع، ط1: 8، وينظر: دليل الطّالبين لكلام النّحويين: 32.

(53) - ديوانه: 151، وينظر: المفصَّل في صنعة الإعراب: 170، شرح الرّضيّ على الكافية: 2 /443، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك: 1 /102، 114، شرح الأشموني: 1 /97، شرح التّصريح على التّوضيح: 1 /112، حاشية الصَّبّان: 1 /176، الموجز في قواعد اللغة العربيّة: 109، ضياء السالك إلى أوضح المسالك: 1 /108، النّحو المصفى: 143.

(54) - شرح نهج البلاغة، عبد الحميد بن هبة الله بن محمّد بن الحسن بن أبي الحديد، أبو حامد، عزّ الدِّين، تحقيق: محمّد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربيّة عيسى البابي الحلبي وشركاه: 183/18.

(55) - ينظر: مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر بن محمّد بن علي السّكّاكي الخوارزميّ الحنفيّ أبو يعقوب (ت626هـ)، ضبطه وكتب هوامشه وعلَّق عليه، نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة بيروت _ لبنان، ط2، 1407هـ - 1987م: 95.

(56) - عندما رجعت إلى كتب الحديث وجدتُ أنَّ: (ألّا يكُنْهُ) في الأصل (وإنْ لمْ يكُنْهُ)، ينظر: صحيح البخاريّ، محمّد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاريّ الجحفيّ، تحقيق: محمّد زهير بن ناصر، دار طوق النّجاة، ط: 1، 1422هـ: 2 /93، 4 /70، صحيح مسلم بن الحجّاج أبو الحسن القشيريّ النّيسابوريّ (ت261هـ)، تحقيق: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التّراث العربي _ بيروت: 4 /2244، مسند الشّاميّين، إسماعيل بن أحمد أيّوب بن مطر اللّخميّ الشّاميّ، أبو القاسم الطّبرانيّ (ت360هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السّلفيّ، ط1: 1405هـ- 1984م، مؤسّسة الرِّسالة_بيروت: 3 /43، 4 /226.

(57) - ينظر شرح الكافية الشّافية: 1 /231، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدِّين بن هشام (761هـ)، تحقيق: يوسف الشّيخ محمّد البقاعيّ، دار الفكر للطِّباعة والنّشر والتّوزيع، ط لا يوجد: 1 /114، شرح الأشموني: 1 /95، شرح التّصريح على التّوضيح: 112/1، حاشية الصَّبّان: 1 /175، النّحو المصفى: 143، الضّرورة الشِّعرية: 427.

(58) - ينظر: شرح شذور الذّهب: لابن هشام(ت761هـ): 244.

(59) - ينظر: صحيح البخاريّ: 2 /93، 4/70، صحيح مسلم: 4 /2244، مسند الشّاميّين: 3 /43، 4 /226.

(60) - ينظر: شرح شذور الذّهب لابن هشام: 244.

(61) - ينظر: ديوانه: 162، 306، الزّاهر في معاني كلمات النّاس، محمّد بن قاسم بن محمّد بن بشّار، أبو بكر الأنباري (ت328هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضّامن، مؤسَّسة الرِّسالة – بيروت – ط1: 1412هـ - 1992م: 378/1، العِقْد الفريد، أبو شهاب الدِّين أحمد بن محمّد بن عبد ربِّه بن حبيب بن حيدر سالم المعروف بابن عبد ربِّه الأندلسيّ (ت328هـ)، دار الكتب العلميّة _بيروت، ط: 1 1404هـ: 8 /51، الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهريّ الفارابيّ(393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم

للملايين – بيروت، ط4: 1407هـ - 1987م: 6 /2190، المخصّص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت458هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التّراث العربيّ - بيروت، ط1: 1417هـ -1996م: 145/4، شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، موهوب أحمد بن محمّد بن الخضر بن الحسن، أبو منصور بن الجواليقي (ت540هـ)، قدَّم له: مصطفى صادق الرّافعي، دار الكتاب العربيّ، بيروت: 216، الإنصاف: 2 /677-678، شرح ديوان المتنبي: 3 /346، الحماسة البصريّة، علي بن الفرج بن الحسن، صدر الدِّين، أبو الحسن البصريّ (ت659هـ)، تحقيق: مختار الدِّين أحمد، عالم الكتب بيروت: 2 /74، خزانة الأدب: 5 /331- 335، حاشية الصّبّان: 1 /176، 2 /677 - 678، الضّرورة الشِّعريّة: 426.

(62) - شرح الرّضيّ على الكافية: 2 /442 -443.

(63) - البيت لعمر بن أبي ربيعة وفي ديوانه، الرّواية تختلف عمّا نقلها النّحاة:

ليس إلّاي وإيّاها ولا نخشى عريبًا

ينظر: ديوانه: 79.

(64) - الكتاب: 2 /358، وينظر: شرح الرّضيّ على الكافية: 2 /442، والنّحو المصفّى: 143.

(65) - ينظر: الكتاب: 2 /365.

(66) – ينظر: حاشية الخضري على ابن عقيل ، محمّد بن مصطفى الخضريّ الشّافعيّ، د. ت: 1 /140.

(67) - شرح الرّضيّ على الكافية: 2 /442.

(68) - الأصول في النّحو: 2 /121.

(69) - شرح الكافية الشافية: 1 / 231-232، ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: 1 /376.

(70) - المصدر نفسه.

(71) - الأصول في النّحو: 2 /121.

(72) - ينظر: النّحو المصفّى: 144.

(73) - ينظر: المقتضب: 3 /113- 119.

(74) - شرح الرّضيّ: 2 /439.

(75)- المصدر نفسه.

(76) - ينظر: المدارس النّحويّة، شوقي ضيف(ت1426هـ)، دار المعارف: 361.

(77) - شرح ابن النّاظم على ألفيّة ابن مالك، إبن النّاظم أبو عبد الله بدر الدِّين محمد بن الإمام جمال الدِّين محمّد بن مالك (ت686هـ)، تحقيق: محمّد باسل عيون السّود، محمّد علي بيضون دار الكتب العلميّة_بيروت . لبنان، ط: 1420هـ-2000م: 40 - 41.

(78) - شرح تسهيل الفوائد ، محمد بن عبدالله ، ابن مالك الطائي الجياني ، جمال الدين (ت672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون. هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط1 ،1990م: 1 /154.

(79) - ينظر: الكتاب: 2 /358، 366.

(80) - شرح التّسهيل: 1 /154، وينظر: شرح الأشموني: 1 /98، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرّحمن بن أبي بكر، جلال الدِّين السّيوطيّ (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار المكتبة التّوفيقيّة _ مصر: 1 /254.

(81) - أوضح المسالك: 1 /99، وينظر: شرح ابن عقيل: 1 /104، المدارس النّحويّة: 356، ضياء السّالك إلى أوضح المسالك: 1 /106.

(82) - ينظر: المذكّرات النّحويّة، شرح الألفيّة، الإمام أبو عبد الله محمّد بن عبد الله جمال الدِّين بن مالك الطّائيّ الجيَّاني(ت672هـ)، بقلم الدكتور: عبد الرّحمن بن عبد الرّحمن شميل الأهول، المدرِّس بمعهد الحرم الشّريف: 1 /79.

(83) - شرح التّصريح على التّوضيح: 1 /111.

(84) - الكتاب: 2 /365.

(85) - المصدر نفسه.

(86) - ينظر: شرح الأشموني: 1 /97، وشرح التّصريح على التّوضيح: 1 /111، وحاشية الصّبّان: 1 /176.

(87) - لم يُذكَر قائله، وهو من شواهد أوضح المسالك: 1 /112، شرح الأشموني: 1 /97، شرح التّصريح على التّوضيح: 1 /111، الموجز في قواعد اللغة العربيّة نسبه إلى طرفة: 109، ضياء السّالك: 1 /106.

(88) - ينظر: شرح ابن النّاظم: 41.

(89) - ينظر الموجز في قواعد اللغة العربيّة: 109.

(90) - النّحو المصفّى: 145.

(91) - الكتاب: 2 /386، وينظر: 4 /296.

(92) - المصدر نفسه: 2 /386.

(93) - المقتضب: 4 /296، وينظر: مغني اللّبيب: 167، همع الهوامع: 3 /182.

(94) - شرح الرّضيّ على الكافية: 2 /365.

(95) – ينظر: ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللّطيف بن أبي بكر الشّرجيّ الزّبيديّ (ت802هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي -عالم الكتب، ط2، 1428هـ-2007م: 60، وهمع الهوامع 2 /182، وحاشية الصّبّان: 3 /193، و المدارس النّحويّة: 313.

(96) - ينظر: الكتاب: 2 /377.

(97) – ينظر: اللُّمع في العربيّة: 96.

(98) - ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربيّة: 105.

(99) - ينظر: الأصول في النّحو: 2 /120، شرح الأشموني: 1 /98.

(100) - الكتاب 2 /364، ينظر: الأصول في النّحو: 2 /121.

(101) – الكتاب 2 /364.

(102) – ينظر: المصدر نفسه.

(103) - توضيح المقاصد: 1 /376.

(104) - حاشية الصّبّان: 1 /177، ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربيّة: 105.

(105) - حاشية الصّبان: 1 /177.

(106) - ينظر: شرح الأشموني: 1 /93.

(107) – لم أعثر عليه في كتب الحديث المعتمدة في التّخريج.

(108) – ينظر: شرح التّصريح على التّوضيح: 1 /113، وينظر: شرح ابن النّاظم: 39.

(109) – ينظر: البحر المحيط: 5 /217.

(110) – ينظر: الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ الخوارزميّ، دار النّشر: إحياء التّراث العربيّ _ بيروت: 2 /369، البحر المحيط: 5 /217.

(111) - شرح التّصريح على التّوضيح: 1 /114، وينظر: شرح ابن النّاظم: 41 . 42.